الارتباط بين عمل المرأة وحجم الأسرة في محافظة حلب، سوريا*

أ. درويش عبد الرحمن العلواتي**
د. محمد معد سليمان***
د. ياسين الحمد****

* تاريخ التسليم: ٢/ ١٢/ ٢٠١٢م، تاريخ القبول: ٢٢/ ٤/ ٢٠١٣م.
** قسم السكان/ كلية الاقتصاد/ جامعة حلب/ سوريا.
*** قسم السكان/ كلية الاقتصاد/ جامعة حلب/ سوريا.
**** قسم السكان/ كلية الاقتصاد/ جامعة حلب/ سوريا.

ملخص:

يعد تعليم المرأة وعملها أحد أهم العوامل المؤثرة في الخصوبة وحجم الأسرة، وقد رُكِّز في كثيرٍ من الأبحاث السابقة على عنصر تعليم المرأة وكيفية تأثيره في حجم أسرتها، أما هذا البحث فيعالج مسألة الارتباط بين مشاركة المرأة في قوة العمل ومتوسط حجم الأسرة في محافظة حلب السورية، للتعرف إلى كيفية وآلية تأثير عمل المرأة على حجم أسرتها وسلوكها الإنجابي، وذلك بسبب الأهمية الكبيرة لدراسة هذه الظاهرة الديموغرافية، وتم الاعتماد على نتائج استبانة صممت خصيصاً لهذا الهدف، وشملت عينة من النساء العاملات المتزوجات اللواتي سبق لهن الزواج عام ٢٠١١م، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ومتوسط عدد الأولاد في الأسرة، وأظهرت أيضاً أن هناك علاقة عكسية بين (دخل المرأة العاملة ومستواها التعليمي والتأهيلي وعدد ساعات العمل اليومية ونوع المهنة أو النشاط التي تمارسه المرأة) من جهة، وبين متوسط عدد الأولاد في الأسرة من جهة أخرى.

وأخيراً طُرحت مجموعة من المقترحات والتوصيات لتحسين واقع المرأة العاملة في محافظة حلب بما يحقق لها القدرة على الجمع بين واجباتها داخل المنزل وخارجه بدون أثر سلبي عليها أو على أسرتها.

Abstract:

The education of women and women's employment are both the most important factors which affect fertility and family size. Most previous research concentrates attention on the education of woman and how it affects family size. This research concentrates on studying the relationship between women's labor force participation and average family size in the province of Aleppo which is located in the Syrian Arabic Republic to determine about how women's employment affects family size and childbearing behavior because of the great importance of studying such demographic phenomenon. This study relied on the results of questionnaire which was designed for this purpose and includes a sample of employed married women in 2011. These results show an inverse relationship between woman participation in economic activity and the average number of children in the family. Also these results show an inverse relationship between their income and their education level, or qualification, the number of daily hours worked and type of occupation or activity that are practiced by women from one side and average number of children in their families on the other side.

Finally, a set of proposals and recommendations were affered to improve the status of employed women in Aleppo in order to have the ability to cope with their duties inside and outside the house.

مقدمة:

لمشاركة المرأة في قوة العمل آثار مهمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. فالمرأة تشكل نصف المجتمع ولمشاركتها في النشاط الاقتصادي دورٌ حيويٌ. والقوة العاملة النسائية تشكل في كثيرٍ من الدول نسبةً مهمة من القوة العاملة فيها. وعلى الرغم من تزايد ارتياد الإناث سوق العمل في سوريا فإن هذا التزايد طفيفٌ جداً، لا بل يلاحظ في الآونة الأخيرة تراجع ملحوظ في أعداد النساء العاملات، ولاسيما في الزراعة.ومن الملاحظ أن الأداء الاقتصادي للمرأة في البلدان العربية بما فيها سورية هو الأضعف على الصعيد العالمي.

ولمشاركة المرأة في قوة العمل آثار ديموغرافية، ومن بين هذه الآثار التي ستُدرس العلاقة التبادلية بين عمل المرأة من جهة، وبين حجم الأسرة من جهةٍ أخرى.ولطالما تعددت وجهات النظر من قبل الباحثين الديموغرافيين حول تلك العلاقة، فمنهم من يراها علاقة باتجاه واحد، ومنهم من يراها باتجاهين، ومنهم من يرى أن العلاقة بين المتغيرين وهميةٌ، وأن هناك عوامل أخرى تؤثر في كليهما.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بالنظر إلى أهمية العلاقة بين عمل المرأة وحجم الأسرة، والحاجة الماسة إلى دراسة معمقة حول تأثير خصائص عمل المرأة في حجم الأسرة (كطبيعة المهنة والنشاط الاقتصادي، وعدد ساعات العمل، والدخل المتحقق).ومع العلم أن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية مازالت منخفضة، حيث كانت نسبة النساء من قوة العمل ١٠٪ عام ١٩٩٤م وأصبحت ١٥،٧٪ عام ٢٠٠٤م ثم ١٦،٣٪ عام ٢٠٠٨م وقد ترافق ذلك بانخفاض حاد في نسبة الأسر التي تضم تسعة أفراد أو أكثر، وذلك بين عامي ١٩٩٤– ٢٠٠٨م.

ومن خلال هذه الدراسة ستتبين آلية تأثير مشاركة المرأة في قوة العمل على حجم الأسرة، وذلك لندرة الدراسات الميدانية في هذا المجال، مما دعا الباحث للخوض فيه لما له من أهمية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأمور الآتية:

١. التعرف إلى خصوصية الظاهرة المدروسة في محافظة حلب.

٢. دراسة الارتباط بين عمل المرأة وحجم الأسرة، وخاصةً خصائص العمل المؤثرة في حجمها كطبيعة النشاط الاقتصادي، وعدد ساعات العمل، ودخل العمل، ومستوى التعليم المطلوب لذلك العمل.

٣. تقديم التوصيات والمقترحات المطلوبة التي تساهم في تحسين مشاركة المرأة وزيادتها في النشاط الاقتصادي، وتحقيق الأثر الإيجابي على الأسرة.

أسئلة الدراسة:

١. ما الارتباط بين عمل المرأة وحجم الأسرة؟

٢. ما الارتباط بين بدء المرأة لعمل وإنجابها لطفلها الأول؟ .

٣. هل هناك اختلاف جوهري بين النساء العاملات في مهن وأنشطة اقتصادية مختلفة من حيث عدد الأطفال المنجبين؟

٤. هل هناك اختلاف في عدد الأطفال المنجبين بين النساء اللواتي يعملن ٦ ساعات أو أكثر واللواتي يعملن أقل من ست ساعات؟

٥. هل هناك أثر لوجود طفل دون سن السادسة على عمل المرأة؟

فرضيات البحث:

١. هناك ارتباط بين عمل المرأة وحجم الأسرة.

٢. هناك ارتباط بين بدء المرأة لعملها وإنجابها لطفلها الأول.

٣. هناك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين النساء العاملات في مهن وأنشطة اقتصادية مختلفة من حيث عدد الأطفال المنجبين (وسيتم اختبار هذه الفرضية إحصائياً باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA)

٤. هناك اختلاف في عدد الأطفال المنجبين بين النساء اللواتي يعملن ٦ ساعات أو أكثر واللواتي يعملن أقل من ست ساعات.

٥. هناك اثر لوجود طفل دون سن السادسة على عمل المرأة

٦. هناك علاقةٌ ذات دلالة إحصائية بين دخل المرأة العاملة وحجم الأسرة.

٧. هناك فرق ذو دلالة إحصائية في متوسط عدد أولاد النساء العاملات بين الريف والحضر.واختلاف في السلوك الإنجابي.

منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي في بيان الارتباط والاختلاف بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الواردة في الفرضيات السابقة.ومن أجل إجراء الدراسة صمَّم الباحث استبانة تحتوي على العديد من المتغيرات اللازمة للدراسة.وقد وزع الباحث هذه الاستبانة على عينة عشوائية في منطقة الدراسة حجمها (٣٨٠) حيث روعي توزيع مفردات العينة بحسب مكان الإقامة (ريف، حضر) ، وحسب النشاط الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

درس العديد من الباحثين الارتباط بين عمل المرأة وحجم المرأة في دراسات عدة تنوعت من حيث الزاوية التي تطرقت بها إلى الموضوع، وسيتم إيراد أهم تلك الدراسات ومنهجية كل دراسة والنتائج التي توصلت لها.

دراسة قام بها **(Henriette Engelhardt , Tomas Kögel , Alexia Pr-skawetz)** بعنوان (الخصوبة و عمل المرأة: بإعادة النظر في تحليل السلاسل الزمنية على المستوى الكلي للدول المتقدمة، ١٩٦٠– ٢٠٠٠ م [١]) (٢٠٠٤) .

منهجية تلك الدراسة: اختبر الباحثون الثلاثة مدى الارتباط بين معدل الخصوبة ونسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في الدول المتقدمة في سلسة زمنية امتدت من عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٠٠م، ووجدوا أن الارتباط بين المتغيرين، ظل سلبياً من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٨٥، ومن ثم تحولت العلاقة إلى إيجابية من عام ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٠، وذلك بسبب التدابيروالحوافز المادية التي اعتمدتها الدول الغربية لدعم الأم العاملة ولزيادة نسبة الولادات في المجتمع.

وكان الغرض الأساس من هذه الدراسة معرفة العامل الذي يؤثر في الآخر، هل عمل المرأة هو الذي يؤثر في الخصوبة أو العكس، **لذا وضع الباحثون أربع فرضيات مختلفة**:

- خصوبة المرأة تؤثر في مشاركتها في قوة العمل.
- مشاركة المرأة في قوة العمل تؤثر في خصوبتها.
- كلٌ من خصوبة المرأة ومشاركتها في قوة العمل يؤثران في بعضهما.
- العلاقة الارتباطية السلبية بينهما ليست حقيقية وإنما هي بسبب عوامل أخرى تؤثر في كليهما.

نتائج الدراسة:

باختبار الفرضيات الواحدة تلو الأخرى بأسلوب إحصائي تبين لهم أن الفرضية الثالثة هي الأكثر صحة أي أن العلاقة الارتباطية بين عمل المرأة والخصوبة هي باتجاهين.أي أن عمل المرأة يؤثر سلباً على عدد الأولاد في الأسرة، وان عدد الأولاد الكبير في الأسرة يؤثر سلباً على عمل المرأة.وأوصى الباحثون بزيادة فرص العمل للنساء بدوام جزئي لتخفيف العبء عن العاملات المتزوجات.

أما **(Karin L.Brewster & Ronald R.Rindfus)** في دراسة بعنوان (الخصوبة و عمل المرأة في الدول الصناعية [٢]) (٢٠٠٠) فقد اتبعا طريقة للدراسة مختلفةً نوعاً ما، فقد اعتقدا أنه يجب التمييز بين دراسة العلاقة بين المتغيرين على المدى القريب والمدى البعيد.فعلى المدى القريب: إن الخصوبة هي التي تؤثر في عمل المرأة، وينتهي هذا التأثير عندما يبلغ الطفل الأصغر لها سن دخول المدرسة الابتدائية.أما على المدى البعيد: فإن عمل المرأة هو الذي يؤثر في خصوبتها ويحد منها، وهذه العلاقة هي الأصل والأساس. فالعلاقة العكسية بين عمل المرأة والخصوبة، إنما هي ناشئةٌ من بعد المسافة بين أماكن العمل والمنزل، وصعوبة اصطحاب الأطفال الصغار إلى أماكن العمل في الدول الصناعية، على عكس المجتمعات الزراعية.**وتوصل الباحثان إلى النتائج الآتية**:

إن العلاقة بين عمل المرأة والخصوبة في المجتمعات الصناعية مرت بثلاث مراحل هي:

- في خمسينيات القرن الماضي حيث كان كل من دور الأم ودور المرأة العاملة منفصلين بشكل تام، حيث كانت المرأة تترك العمل بمجرد زواجها.

- في الستينيات والسبعينيات ارتفعت نسبة التكامل بين دور الأم ودور المرأة العاملة من خلال العمل بدوام جزئي ومتقطع، ولكن أغلبهن كن يتركن العمل نهائياً عند الولادة الأولى.

- في بداية الثمانينات ازدادت نسبة العاملات بدوام كامل بين أمهات الأطفال الصغار، وذلك بسبب الدعم الحكومي لزيادة الروضات وقدرة النساء على تحمل تكاليفها المادية.

وبناء على ما سبق فقد استنتجا أن الارتباط بين المؤثرين متغيرٌ عبر الزمن، وهذا التغيير مرهون بتقلب العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

أما **الدكتور محمد أكرم القش و رنا خليفاوي** فقد أجريا بحثاً نشره المكتب المركزي للإحصاء السوري بعنوان: (مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية، ٢٠٠٧م [٣]) درسا من خلاله العوامل المختلفة التي تؤثر في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. **وتوصلا إلى النتائج الآتية**:

- نسبة المشتغلات تتناقص مع تزايد عدد الأولاد.
- ترتبط نسبة ربات المنازل طردياً مع عدد الأولاد.

أي أن زيادة عدد الأطفال أحد أهم أسباب عزوف المرأة عن العمل خارج المنزل، وتحولها للتدبير المنزلي ورعاية الأطفال، وعلى هذا يمكن القول إنهما رجَّحا فرضية أن عدد الأولاد في الأسرة هو المتغير المستقل الذي يؤثر في المتغير التابع وهو مشاركة المرأة في قوة العمل.

وهذه النتيجة تتوافق مع تقريرٍ عن الوضع الاقتصادي في سورية أصدره **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** تحت عنوان: (التركيز على مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي) ، (٢٠٠٧م) [٤] حيث رأى الباحثون القائمون على هذه الدراسة أن ارتفاع معدلات الخصوبة يؤثر سلباً على مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، لأن ذلك يتطلب مغادرة المرأة عملها بصورة مؤقتة مراتٍ أكثر بسبب الحمل والولادة وهذا ما يجعل أصحاب العمل أقل حماساً لتوظيف المرأة أو لإعطائها أجور الرجل نفسها.إضافة إلى ذلك، فكلما ارتفعت معدلات الخصوبة (أي كبر حجم الأسرة) ، كلما احتاجت المرأة لوقت أطول من أجل أداء الواجبات المنزلية المعتادة، ونظراً لضيق الوقت فإن الوقت المتاح لها للعمل سيصبح أقل.

أما **محمد الغامدي (١٩٩٦م)** في دراسةٍ بعنوان (عمل المرأة وأثره على بعض وظائفها الأسرية في السعودية [٥]) فقد خالف وجهة النظر السابقة حيث اعتبر أن عمل المرأة هو المتغير المستقل الذي يؤثر في المتغير التابع، وهو عدد الأولاد في الأسرة، فقد كشف في دراسته عن ميل النساء العاملات في مجتمع الدراسة إلى إنجاب عدد قليل من الأبناء من أجل إعطائهم رعاية أكثر في ظل توزيع جهودهن بين مسؤوليات متعددة تجاه العمل والمنزل والأطفال.ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن الأخذ بفكرة تنظيم الأسرة والإقبال على وسائل تنظيمها من أهم الآثار المترتبة على خروج المرأة للعمل.

وتتشابه وجهة نظر (**حياة صوفي**) (**١٩٩٥م**) معه كثيراً في دراستها التي تحمل عنوان «جدوى إمكانية تطبيق نظام العمل لجزء من الوظيفة بالنسبة للمرأة العاملة السعودية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية» [٦] .حيث هدفت دراستها إلى إيجاد نظام للعمل بدوام جزئي بحيث تشغل موظفتان وظيفة واحدة كل منهما تعمل

بنصف دوام حيث يسهم هذا النظام في توظيف عدد أكبر من النساء، إضافة إلى مساعدته للمرأة العاملة على التوفيق بين مسئوليات المنزل والأسرة وواجبات العمل.**وأهم نتائج هذه الدراسة تمثلت في ما يأتي**:

- تزداد رغبة النساء في ترك العمل بدوام كامل نظراً لطول ساعات الدوام والبعد عن المسؤوليات الأسرية.فوجود أطفال في الأسرة يعدّ مسؤولية كبيرة ومهمّة.ويحد من مساهمة والمرأة نشاطها في سوق العمل في ظل نظام دوام العمل الحالي.

- إن الإرهاق والتعب الذي يصيب المرأة العاملة ناجم عن محاولة الجمع بين الدورين (دور الأم ودور العاملة) على أكمل وجه.

أما أهم توصيات هذه الدراسة فهي: ضرورة إيجاد نظام دوام مرن يتمثل في نظام العمل بدوام جزئي.زيادة مدة إجازة الحمل والوضع للأم العاملة لتحقيق الرعاية الكاملة والراحة لنفسها ولطفلها.وضرورة التوسع في دور الحضانة في أماكن عمل المرأة وتوفير المواصلات من وإلى مكان العمل.

وأما فاطمة دربيل (٢٠٠٤) في رسالة بعنوان: (السلوك الإنجابي للمرأة الجزائرية) فتوصلت إلى نتيجة وهي: أن السلوك الإنجابي للمرأة العاملة يختلف عن نظيرتها غير العاملة بارتفاع متوسط السن عند الزواج الأول، وهذا الارتفاع بدوره يؤدي إلى ارتفاع متوسط السن عند إنجاب المولود الأول، واستخدامها الفعال والمبكر لوسائل منع الحمل بقصد المباعدة بين الولادات، كما أنها تشارك زوجها في اتخاذ قرار الإنجاب والاتفاق على متوسط عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم.وكثيراً ما يرتبط انخفاض معدلات الخصوبة بتأجيل الولادة الأولى، والمباعدة بين إنجاب المواليد وإنجاب أطفال أقل في أواخر الحياة الإنجابية [٧].

ولقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الخصوبة واشتغال المرأة، وأدى إلى اعتبار اشتغال المرأة أكثر العوامل احتمالاً لتوليد الرغبة في أسرة صغيرة، إذ أن اشتغال المرأة يوفر لها إشباعا بديلا لذلك الذي تستمده من إنجاب عدد كبير من الأطفال سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

أما الباحثة **(Virginia Sanchez- Marcos) (2002)** فقد توصلت من خلال بحث بعنوان (عمل المرأة والخصوبة في أسبانيا خلال العشرين سنة الأخيرة) [٨] إلى أن خصوبة النساء اللواتي يعملن لمدة دوام كامل أقل من خصوبة النساء اللواتي يعملن بدوام جزئي (نصف دوام) .وأن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية تتراجع عندما يكون أعمار أطفالها الصغار بين (٠ – ٣) سنوات، ثم ترتفع نسبة مشاركة المرأة بعد أن يكبر الأطفال أكثر.وأن

خصوبة النساء العاملات الحاصلات على مستوى عالٍ من التعليم، أقل من خصوبة النساء العاملات اللواتي حصلن على مستوى متدنٍ من التعليم.

وقد قام الباحث **(DR.BRATATI BANERJEE) (2004)** ببحث أجراه في الهند بعنوان (تباين الخصوبة و عمل المرأة) [٩] توصل فيه إلى أن الخصوبة عند النساء غير عاملات هي أعلى من الخصوبة لدى النساء العاملات.وأن الخصوبة لدى المزارعات هي أعلى من الخصوبة لدى النساء الحرفيات، وأن الخصوبة لدى النساء الحرفيات هي أعلى من خصوبة النساء الموظفات في الدوائر الحكومية.ويرى الباحث أن إشراك المرأة في النشاط الاقتصادي أحد أساليب السيطرة على الانفجار السكاني.

وبيَّن الباحثان **(Robert M.Sauer & Daniela Del Boca) (2006)** في دراسة بعنوان (دورة حياة العمل والخصوبة عبر البيئات المؤسساتية [١٠]) أثر طبيعة نظام العمل على العلاقة بين عمل المرأة والخصوبة فوجدا أن العمل بدوام جزئي يتصف بالمرونة، وهو يساعد الأم العاملة أكثر على زيادة عدد أولادها، في حين أن العمل بدوام كامل يتصف بالصرامة وهو يحد من عدد الأولاد.فالنساء اللواتي يعملن باستمرارٍ ولديهنّ مستوىً عالٍ من التعليم عدد أطفالهن قليل.

كما رأى الباحثان أنَّ وجود أطفالٍ دون سن الثالثة أثرٌ سلبيٌ على عمل المرأة.وأن ترك المرأة لعملها لمدة عام كامل بعد إنجاب المولود الجديد، يزيد من كلفة (الخبرة الضائعة) ويُصَعِّبُ البحث عن عملٍ جديدٍ مع تقدم العمر.

وفي دراسة قام بها **(Ragui Assaad & Sami Zouari) (2003)** بعنوان (توقيت الزواج، والخصوبة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة في المغرب [١١]) توصلا إلى أن الزواج في حد ذاته لا يؤثر على عمل المرأة وإنما إنجاب الأطفال الصغار.إن وجود أطفال دون السادسة من العمر يخفف كثيراً من مشاركة المرأة في العمل المأجور.وإن القطاع العام أكثر ملاءمةً لأمهات الأطفال الصغار من القطاع الخاص.ويرى الباحثان أن انخفاض الخصوبة في المغرب يعود إلى الزيادة الكبيرة في مشاركة المرأة في سوق العمل.

يتضح من خلال الدراسات السابقة أنها أجمعت على الاعتقاد بوجود ارتباط عكسي بين عمل المرأة وحجم الأسرة، غير أنها اختلفت في تفسير تلك الظاهرة، فمنهم من رأى أن عمل المرأة هو المتغير المستقل الذي يؤثر في المتغير التابع حجم الأسرة، ومنهم من رأى أن عدد الأولاد في الأسرة هو المتغير المستقل الذي يحدد فيما إذا كانت المرأة ستشارك في النشاط الاقتصادي أم لا.

الإطار النظري للعلاقة بين عمل المرأة و حجم الأسرة:

لم تكن فكرة التعارض بين عمل المرأة وحجم الأسرة مطروحةً من قبل الباحثين الديموغرافيين قبل انتقال المجتمعات إلى مرحلة التصنيع.فعمل المرأة في الزراعة أو في الحرف اليدوية المنزلية يتصف بالمرونة، فهو عملٌ موسميٌ غير دائم، ولا يتطلب تفرغاً تاماً ولا يوجد فيه قيودٌ صارمةٌ جداً لإنجاز المهمّات في وقتٍ محدد، ولا يوجد قيودٌ تمنع المزارعات من اصطحاب الأطفال إلى مكان العمل الذي هو بالأصل قريبٌ نسبياً من المنزل، وفي حال عدم اصطحاب الأطفال إلى مكان العمل نجد في كثيرٍ من الأحيان أن من يهتم بالأولاد الصغار هم إخوته الأكبر منه سناً (١٢) .

وأبناء المزارعات بشكلٍ عام لا يكملون تعليمهم، ووجودهم ضرورةٌ للعمل الزراعي، نظراً لما تتطلبه الأرض من أيدٍ عاملة كثيرة.ولذلك فإن العوائد المتحققة من إنجاب طفلٍ إضافي بالنسبة للمرأة المزارعة هي أكبر من التكاليف المنفقة عليه.أضف إلى ذلك فإن المُزَارِعَةُ لا تجد لها ضماناً عند العجز أو الشيخوخة فهي ترى أن الأولاد هم الضمان الوحيد عند كبر السن والمصدر الآمن للدخل عند العجز عن العمل.ونظراً لما يتمتع به العمل الزراعي من مرونة، تمكنت المرأة من الجمع بين العمل، وبين العناية بالأطفال دون خسائر تذكر تلحق بالإنتاج الزراعي.

عندما بدأت المجتمعات تنتقل إلى مرحلة التصنيع وبدأ دخول المرأة إلى ميدان العمل في قطاع الصناعة، ومن ثم الخدمات بدأ التعارض يظهر بين دورين رئيسين للمرأة العاملة هما: الدور الإنتاجي والدور الإنجابي.

فالمرأة التي تعمل في قطاع الخدمات أو الصناعة بحاجةٍ إلى سنواتٍ طويلة من التأهيل والتدريب لكي تتأهل للدخول إلى ميدان العمل، ويتصف العمل فيه بالاستمرارية، وبوجود جدولٍ زمنيٍ محددٍ لإنجاز المهمة المحددة له.

كما أن أماكن العمل الحديثة سواءً الخدمية أم الصناعية بعيدةٌ بشكل عام عن المنزل، ولا تسمح باصطحاب الأطفال مع أمهاتهم العاملات نظراً لما تشكله المعدات والتقنيات من مخاطر على الطفل والآلة معاً، لذا وَجَبَ على الأمهات وضع ترتيباتٍ بديلةٍ لرعايةِ أطفالهن (١٣) .

وبالإضافة إلى ذلك فإن عمل المرأة في كلٍ من قطاعي الخدمات والصناعة يرفع من تكلفة إنجاب طفلٍ إضافي، نظراً لما يسببه الحمل والولادة من اضطرار المرأة إلى ترك العمل لفترات محددة مرات عديدة، مما يجعل أصحاب الأعمال أقل حماساً لتوظيف النساء.

إضافة إلى ذلك فإن أطفال النساء العاملات في الصناعة والخدمات عادةً ما يكملون مسيرتهم التعليمية إلى نهايتها.وهذا يرفع تكلفة إنجاب طفل إضافي بشكل كبير عند العاملات في قطاعي الصناعة والخدمات.ومع تحسن كلٍ من (الضمان الصحي وضمان الشيخوخة– الراتب التقاعدي) يقل حماس النساء العاملات لإنجاب المزيد من الأطفال بوصفهم ضماناً لمستقبلهن.وهنا يظهر التناقض بين عمل المرأة وعدد الأولاد في الأسرة.

عمل المرأة وتناقض الأدوار:

يمكن توضيح التناقضات التي تتعرض لها المرأة العاملة من خلال حياتها اليومية من خلال الشكل الآتي:

الشكل (١)

مخطط صراع الأدوار

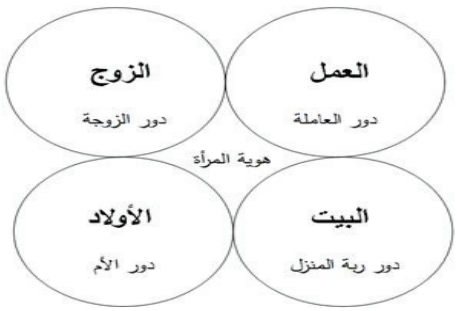

المصدر: آدم: محمد سلامة، «المرأة بين البيت والمجتمع».القاهرة- دار المعارف

فهناك أربعة أدوار رئيسية تقوم بها المرأة العاملة المتزوجة فهي:

- عاملةٌ في مكان عملها.
- أمٌ مع أولادها.
- ربةُ منزلٍ في منزلها.
- زوجةٌ مع زوجها.

وهناك مشكلاتٌ اجتماعيةٌ وعقباتٌ وصعوباتٌ تعترض المرأة العاملة كونها أُمَّاً وزوجةً وربةُ منزلٍ، وبالتالي مسؤولةٌ بالكامل عن أسرتها وعملها.لذا فإن التوفيق بين هذه المهامّات يخلق عندها أوضاعاً تجعل منها تعاني من تغيرات متعددة على الصعيد الاجتماعي أكثر مما يعاني الرجل، الأمر الذي يجعلنا نعترف بالدور المميز للأم عن دور

الرجل.فعلى المرأة التوفيق بين كل تلك الأدوار وإرضاء الأطراف كافة، ولذلك كلما زادت ساعات العمل خارج المنزل أو ازدادت صعوبة ذلك العمل يزداد إرهاقها، لذا تحاول المرأة العاملة الامتناع عن زيادة عدد أطفالها وذلك باستخدام وسائل منع الحمل بشكل دائم أو شبه دائم، لأن العناية بالطفل تتطلب وقتاً وجهداً وتكلفة كبيرة.

تعد مشاركة المرأة في قوة العمل من إحدى أهم العوامل المفسرة لتغير أنماط الإنجاب والسلوك الإنجابي، وبالتالي تَغَيُّر معدلات الخصوبة وحجم الأسرة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.ولمعرفة مطابقة هذا الأمر على الحالة السورية، درس الباحث العلاقة العكسية بين متغيرين هما: (معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث، ومعدل الخصوبة الزواجية) عبر سلسلة زمنية امتدت من (١٩٦٠– ٢٠٠٩م) ، فتبين أن الارتباط السلبي يعكس مدى التعارض القائم بين العناية بالأطفال من جهة وبين ممارسة المرأة لنشاطها الاقتصادي من جهة أخرى.والجدول الآتي يوضح تلك العلاقة:

الجدول (١)

تطور معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث ومعدل الخصوبة الزواجية في سورية (١٩٦٠- ٢٠٠٩م)

الأعوام	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٩
معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث	٤,٥٨	٥,٤٧	٥,٥٦	٤,١٠	٦,٤٠	٩,٢٠	٨,٢٠
معدل الخصوبة الزواجية	٧,١٠	٧,٦٠	٧,١٠	٦,٨٠	٣,٨٠	٣,٥٨	٣,٥٠

الجدول من إعداد الباحث: مصدر البيانات المسح قوة العمل للأعوام المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى المجموعات الإحصائية و مسح صحة الأسرة.

الجدول (٢)

العلاقة الارتباطية بين معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث ومعدل الخصوبة الزواجية في سورية

		معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث	معدل الخصوبة الزواجية
معدل النشاط الاقتصادي الخام للإناث	Pearson Correlation	1	-0.843 *
	Sig. (2-tailed)		0.017
	N	7	7
معدل الخصوبة الزواجية	Pearson Correlation	-0.843 *	1
	Sig. (2-tailed)	0.017	
	N	7	7

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يُلاحَظُ من خلال الجدول السابق أن معامل الارتباط بين معدل النشاط الاقتصادي الخام، ومعدل الخصوبة الزواجية على مستوى القطر (– ٠,٨٤٣) والارتباط عكسي وقوي وذو دلالة إحصائية، حيث إن مستوى المعنوية ٠,٠١٧ هو أقل من مستوى المعنوية المحدد وهو ٠,٠٥.أي إن زيادة نسبة مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي، يعدّ من أهم العوامل المؤثرة في تخفيض معدلات الخصوبة الزواجية، وبالتالي تخفيض حجم الأسرة.

خصائص العمل المؤثر في معدلات الخصوبة وحجم الأسرة:

تستدعي الجزئية طرح الأسئلة الآتية:

- ما الخصائص التي تجعل من عمل المرأة مؤثراً في سلوكها الإنجابي؟
- هل كل عملٍ اقتصاديٍ للمرأة مؤثرٌ بالضرورةِ في السلوكِ الإنجابي لها؟
- وما الشروطُ الواجبِ توافرها كي يكون عمل المرأة مؤثراً في سلوكها الإنجابي؟

الخصائص التي تجعل من عمل المرأة مؤثراً في معدلات الخصوبة:

١. المؤهل التعليمي المطلوب لذلك العمل:

من المعلوم أن لكل مهنة مستوى تعليمياً مطلوباً لها، فالمهن كالطب والصيدلة والهندسة والتعليم بحاجة إلى إجازة جامعية، في حين أن مهناً كالتمريض والسكرتارية والصناعة بحاجة إلى مستوى تعليمي أقل كشهادة معهد أو ثانوية، وربما أقل من ذلك، في حين لا يتطلب العمل في الزراعة أي مؤهل تعليمي وإنما يعتمد فقط على الممارسة والخبرات المكتسبة من العمل أو من الآخرين.

وقد بينت جميع الدراسات و البيانات المتوافرة إلى أن معدل الخصوبة الكلية يتناقص كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة، لأنه يزيد من متوسط العمر عند الزواج الأول، و أن كل ثلاث سنوات زيادة في تعليم المرأة يؤدي إلى تخفيض عدد الأولاد في الأسرة بمقدار طفل واحد [١٤] ، و يتفاوت هذا الارتباط حسب المستوى التعليمي للمرأة فنجد أن للأمية تأثيراً طردياً قوياً على عدد الأولاد، وينخفض هذا التأثير كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة ليصبح تأثيراً عكسياً للزوجات الحاصلات على ثانوية فأكثر، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع سن الزواج، وبالتالي انخفاض فترة الإنجاب، و زيادة الوعي الاجتماعي، ورغبة الزوجة المتعلمة في الحصول على فرصة عمل.[١٥]

ولهذا يتضح أن متوسط عدد الأطفال المنجبين للنساء اللواتي يعملن في الزراعة والحرف (وأغلبهن ذوات مستوى متدن من التعليم) أعلى من متوسط عدد أولاد النساء

العاملات في قطاعي الخدمات والصناعة وأغلبهن من ذوات مستوى عال من التعليم.ومن خلال دراسة قام بها المكتب المركزي للإحصاء حول تأثير تعليم الزوج والزوجة على حجم الأسرة، تبين أن للمستوى التعليمي للزوجة له الأثر الأكبر على عدد الأولاد في الأسرة، أما أثر المستوى التعليمي للزوج فيبدو ثانوياً من حيث الأهمية [١٦] .

٢. دخل عمل المرأة

يعدّ الدخل من العوامل المهمة التي تؤثر في معدلات الخصوبة وحجم الأسرة، وقد بينت العديد من الأبحاث أن للدخل دوراً عكسياً بالنسبة لعدد الأولاد في الأسرة، بل إن تأثيره بالنسبة لدخل الزوجة أَشَدُّ سلبيةً من دخل الزوج.فكلما كان دخل المرأة المتحصل من عملها أكبر زادت تكلفة إنجاب طفل إضافي بالنسبة إليها، لأن التغيب عن العمل في أثناء الحمل والولادة يؤثر سلباً على الخبرة العملية المكتسبة من العمل الحالي، وبالتالي يؤثر لاحقاً على الحوافز والترفيعات.

وأيضاً كلما كان دخل المرأة أكبر ونظام التقاعد والضمان الاجتماعي أفضل، قلَّ شعور المرأة بأن الأولاد هم الضمان الوحيد عند العجز والشيخوخة، وبالتالي يقلُّ حماسها لإنجاب المزيد من الأولاد.

٣. عدد ساعات عمل المرأة:

ينقسم أي عمل بحسب عدد ساعات العمل إلى قسمين رئيسين هما:

- العمل بدوام كامل (Full time) : هو كل عمل يتجاوز عدد ساعات العمل فيه ٣٥ ساعة في الأسبوع.

- العمل بدوام جزئي (Half time) : هو كل عمل يقل عدد ساعات العمل فيه عن ٣٥ ساعة في الأسبوع.

أثبتت دراساتٌ [١٧] في دولٍ عدة أن متوسط عدد أولاد النساء العاملات بدوام كاملٍ أقل من متوسط عدد أولاد النساء العاملات بدوام جزئي.وذلك لأن المرأة العاملةً بدوامٍ كامل (كالموظفات في الدوائر الحكومية) تواجه صعوبةً أكبر في الجمع بين واجباتها داخل المنزل وخارجه.لأنه كلما كان عدد ساعات العمل اليومية للمرأة العاملة خارج المنزل أطول كان مقدار الوقت المخصص للواجبات المنزلية أقل، وهذا يؤدي إلى زيادة المتاعب لديها، مما يقلل حماسها في إنجاب المزيد من الأولاد.

في حين أن النساء العاملات لساعاتٍ قليلة (كالمعلمات مثلاً) لديهن متسعٌ أكبر من الوقت للعناية بأولادهن، لذا نجد متوسط عددً أولادهن أكبر من متوسط عدد النساء الموظفات بدوامٍ كاملٍ يمتد إلى سبع أو ثماني ساعات يومياً.

٤. سياسة إجازات الأمومة:

تختلف مدة إجازات الأمومة من بلد إلى آخر، وتؤدي الدولُ سياساتٍ سكانيةٍ من خلال نظام الإجازات المتبع فيها.فالدول الغربية التي تعاني من تراجع في معدل النمو السكاني تقوم بتقديم محفزاتٍ للأمهات العاملات، (مثال ذلك: تقوم كل منَ ألمانيا والسويد بإعطاء إجازة أمومة لمدة سنة مدفوعة الأجر) .

أما الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الخصوبة كالدول العربية، عادةً ما تكون إجازات الأمومة قصيرة المدة فيها، حيث تخشى تلك الدول من تطبيق مدة إجازة أمومة طويلة، الأمر يؤدي إلى التشجيع على المزيد من الإنجاب.(مثال: في البحرين ٤٥ يوماً فقط، و٥٠ يوماً في قطر ومصر وليبيا، و٧٠ يوماً في الأردن و الكويت والسعودية) .

أما في سورية فقد أخذت الدولة منحى آخر للحد من زيادة النسل بعد صدور المادة/ ٥٣/ من القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤م لنظام العاملين الأساسي في الدولة، حيث تُمنحُ العاملة إجازة أمومة بكامل الأجر مدتها١٢٠ يوماً عن الولادة الأولى و٩٠ يوماً عن الولادة الثانية و٧٥ يوماً عن الولادة الثالثة، بينما يحرم المولود الرابع من إجازة الأمومة.

الشروط الواجب توافرها في عمل المرأة كي يكون مؤثراً في سلوكها الإنجابي:

يؤدي عمل المرأة إلى انخفاض مستمر في معدلات الخصوبة في الحالات الآتية:

أ. أن يؤدي عمل المرأة إلى حالة «التمكين الاقتصادي» لها، بحيث يكون لديها سيطرة على الدخل والموارد ودور أكبر في اتخاذ قرار الإنجاب.

ب. أن يؤدي الصراع بين أدوار المرأة الإنتاجية والإنجابية إلى ازديادٍ كبيرٍ في تكلفة الفرصة البديلة لإنجاب الأطفال.

ت. أن تكون ترتيبات رعاية الأطفال غير متاحة بسهولة من حيث الكم والنوعية والوقت المطلوب للعناية بالأطفال، مما يؤدي إلى تقييد جدي للأنشطة الاقتصادية للأم العاملة.

ث. أن ينطوي الانقطاع عن العمل (خلال فترة الحمل وتربية الأطفال الرضع) على تكاليف باهظة.

ج. أن تكون العائدات والشعور بالرضا المستمدان من مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية هي أعلى بكثير من العائدات والشعور بالرضا المستمديْن من إنجاب أطفال إضافيين.

ح. أن يؤدي عمل المرأة وقدرتها على الكسب إلى تعزيز استقلالها الاقتصادي أو المالي، ويقلل من الحاجة إلى وجود الأطفال كشكلٍ من أشكال الأمان عند كبر السن أو لمواجهة الظروف الاقتصادية السيئة.

خ. أن يؤدي دور المرأة الاقتصادي إلى تغير النظرة في تفضيل جنسٍ معينٍ للأطفال، وتغيير المواقف اتجاه قيمة البنات.

د. أن تؤدي زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى زيادة الاستثمار في مجال تعليم الفتيات، مما يرفع من العمر عند الزواج الأول والعمر عند الحمل الأول.

ذ. أن تعمل المرأة وتؤسس لمهنةٍ قبل الزواج، مما يرفع من العمر عند الزواج الأول، والعمر عند الحمل الأول.

يتضح من البنود السابقة أنه ليس مجرد دخول المرأة إلى سوق العمل في حد ذاته وإنما التمكين الاقتصادي الحقيقي للمرأة الذي يعطيها حِسَّاً بالاستقلالية يؤدي لاتخاذ قرارها بنفسها، هو الذي يغير سلوكها الإنجابي [١٨] .

الدراسة الميدانية- مجتمع الدراسة وعينتها:

أجرى الباحث دراسته الميدانية بوساطة الاستبانة التي صُمِّمت واحتوت على المتغيرات الداخلة في الدراسة.يتكون المجتمع الأصلي لهذه الدراسة من النساء العاملات المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج في محافظة حلب.وبما أن الدراسة تدور حول الارتباط بين مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وحجم أسرتها لذا وجب تحديد حجم ذلك المجتمع في محافظة حلب على النحو الآتي:

حجم المجتمع المدروس بالكامل = عدد المشتغلات المتزوجات والمطلقات والأرامل

حجم المجتمع المدروس بالكامل= ٢٥٤٧٣ + ١٣٦٨ + ٥٧٥٣ = ٣٢٥٩٤ امرأة

العينة:

تعدّ العينة أداةً للدراسة وهي جزءٌ من المجتمع الإحصائي، وتختار بطرق رياضية بغرض دراسة هذا المجتمع.ويشترط أن يكون هذا الجزء ممثلاً تمثيلاً حقيقياً للمجتمع الأصلي كي يستطيع الباحث استخدام بيانات العينة ونتائجها في تقدير معالم مجتمع الدراسة بشكل جيد.والهدف من اختيار العينة هو تعميم النتائج التي يحصل عليها الباحث على المجتمع بأكمله.

تم احتساب حجم العينة العشوائية باستخدام طريقة (Steven Thompson) [١٩]

والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث إن:

n: حجم العينة

N: حجم المجتمع المدروس

z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠,٩٥ وتساوي ١,٩٦

d: نسبة الخطأ وتساوي ٠,٠٥

p: نسبة توافر الخاصية والمحايدة وتساوي ٠,٥٠

بالتعويض يتضح أن حجم العينة (n =379.696) ، وبالتقريب يكون حجم العينة (٣٨٠) ، وقد وزع الباحث الاستمارات على الإناث المشتغلات المتزوجات والمطلقات والأرامل مع مراعاة التوزيع النسبي لأبواب النشاط الاقتصادي من ناحية، ومكان الإقامة (ريف، حضر) من ناحيةٍ أخرى وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (٣)

البيانات العامة والخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث

التصنيف		التكرارات	النسبة المئوية
مكان الإقامة	حضر	٢٧٠	٪٧١
	ريف	١١٠	٪٢٩
النشاط الاقتصادي	التعليم	١١٩	٪٣١,٣٠
	الصحة	١٧	٪٤,٦٠
	الإدارة العامة	٥٩	٪١٥,٤٠
	المصالح العقارية	٦	٪١,٥٠
	الصناعة	٥٧	٪١٥,١٠
	الزراعة	١١٠	٪٢٩
	البناء والتشييد	١٢	٪٣,١٠

التصنيف		التكرارات	النسبة المئوية
النشاط الاقتصادي	متزوجة	٣٣٦	٨٨,٥٠٪
	أرملة	٢٨	٧,٢٠٪
	مطلقة	١٦	٤,٣٠٪
الفئات العمرية	١٥– ١٩	٠	٠٪
	٢٠– ٢٤	٧	١,٨٠٪
	٢٥– ٢٩	٣٢	٨,٥٠٪
	٣٠– ٣٤	٦٤	١٦,٩٠٪
	٣٥– ٣٩	٧٩	٢٠,٨٠٪
	٤٠– ٤٤	٦٩	١٨,٢٠٪
	٤٥– ٤٩	٥٥	١٤,٤٠٪
	٥٠– ٥٤	٤٣	١١,٣٠٪
	٥٥– ٥٩	٢٢	٥,٩٠٪
	٦٠ سنة فما فوق	٩	٢,٢٠٪
المستوى التعليمي	أمي	٤٦	١٢,١٠٪
	ابتدائي	٥٦	١٤,٦٠٪
	إعدادي	٤٨	١٢,٦٠٪
	ثانوي	٣٢	٨,٥٠٪
	معهد	١٢٧	٣٣,٥٠٪
	جامعي فما فوق	٧١	١٨,٧٠٪

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية

ومن خلال تفحص الجدول (٣) يتضح الأمور الآتية:

- من حيث النشاط الاقتصادي: أن مهنة التعليم تحتل المركز الأول من حيث المهن المرغوبة بالنسبة للنساء، وهي متركزة بشكل أساسي في الحضر.في حين أن مهنة الزراعة تحتل المركز الثاني وهي منحصرة بالمناطق الريفية.ويليهما الإدارة العامة (أي الوظائف الحكومية) ثم الصناعة ثم تأتي بقية المهن الأخرى كالصحة والبناء والتشييد والمصالح العقارية.

- من حيث الحالة الزواجية: يلاحظ أن النساء المتزوجات يشكلن النسبة الكبرى من مفردات العينة حيث بلغن ٨٨,٥٪ يليهن النساء الأرامل بنسبة ٧,٢٪ ومن ثم المطلقات بنسبة ٤,٣٪.

- من حيث الفئات العمرية: يلاحظ من خلال الجدول (٣) عدم وجود نساء عاملات متزوجات أو سبق لهن الزواج دون سن ٢٠ عاماً، وأن النسبة في الفئة العمرية (٢٠– ٢٤) ضئيلةٌ جداً لا تتجاوز ١,٨٪، ثم تتزايد في الفئتين العمريتين (٢٥– ٢٩) و (٣٠– ٣٤) لتصبح النسب ٨,٥٪ و ١٦,٩٪ على التوالي.وتصل النسبة إلى الذروة عند الفئة العمرية (٣٥– ٣٩) حيث تشكل ٢٠,٨٪، عندها تتراجع نسب النساء العاملات تدريجياً مع تقدم العمر إلى أن تصل في النهاية ٢,٢٪ عند سن ٦٠عاماً فما فوق.ويستخلص من ذلك الجدول أن الفئات العمرية من النساء المتزوجات (١٥– ١٩) و (٢٠– ٢٤) و (٢٥– ٢٩) تنتشر في صفوفهن البطالة على نطاق واسع.وقد يكون لتغير العوامل الاجتماعية والاقتصادية أثرٌ في ذلك.

- من حيث المستوى التعليمي: يلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من النساء العاملات هن من اللواتي حصلن على شهادة معهد متوسط، ويتركزن بشكل أساسي في نشاطي التعليم والإدارة العامة (الوظائف الحكومية) .يليهن حملة الشهادات الجامعية، ويتركزن بشكل أساسي في قطاع الخدمات كالتعليم والوظائف الحكومية كالمؤسسات المالية والصحة والبناء والتشييد (أي الهندسة بنوعيها المعمارية والمدنية) ....الخ.

أما بالنسبة للنساء الأميات والنساء الحاصلات على شهادة ابتدائية فيتركزن في مهن الزراعة بالتحديد بالإضافة إلى الصناعات التي تتطلب قدراً ما من العمل اليدوي كصناعة الملابس والصناعات الغذائية وعدة صناعات أخرى.

بينما تتوزع حاملات الشهادتين الإعدادية والثانوية على سائر القطاعات.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

اختبار الفرضيات:

◄ **فرضية**: هناك فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين النساء العاملات في مهن وأنشطة اقتصادية مختلفة من حيث عدد الأطفال المنجبين.ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقسيم مفردات العينة إلى مجموعات حسب النشاط الاقتصادي للمرأة العاملة، ومقارنة متوسطات عدد الأولاد في الأسرة باستخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA حيث إن مستوى المعنوية المحدد وهو (٠,٠٥) .

الجدول (٤)

متوسط عدد أولاد الأم العاملة بحسب النشاط الاقتصادي.

النشاط الاقتصادي	متوسط عدد الأولاد
المصالح العقارية	٢,٠٠
البناء	٢,٠٨
الإدارة العامة	٢,٣٨
الصحة	٢,٤٤
الصناعة	٣,٠٢
التعليم	٣,٠٧
الزراعة	٥,٥٠

الجدول (٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفروق بين متوسطات عدد أولاد النساء العاملات حسب نوع النشاط الاقتصادي الذي يعملون فيه

ANOVA عدد الأولاد

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	.Sig
Between Groups	619.425	6	103.237	20.668	.000
Within Groups	1913.111	373	4.995		
Total	2532.536	379			

بما أن قيمة F المحسوبة (٢٠,٦٦) أكبر من F الجدولية (٣,٣٧) عند درجة حرية (٦) يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) بين متوسطات عدد الأولاد حسب نوع النشاط الاقتصادي.

◄ **فرضية**: هناك اختلاف معنوي في عدد الأطفال المنجبين بين النساء اللواتي يعملن بدوام كامل، وبين اللواتي يعملن بدوام جزئي.أي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد ساعات العمل اليومية للمرأة العاملة ومتوسط عدد أولادها.

لدراسة هذه الفرضية قام الباحث بمقارنة متوسط عدد الأولاد الأمهات اللواتي يعملن بدوام كامل (Full time) من جهة، بمتوسط عدد الأولاد الأمهات اللواتي يعملن بدوام جزئي (Half time) من جهة أخرى.فكانت النتائج على النحو الآتي:

الجدول (٦)

متوسط عدد أولاد الأم العاملة بحسب عدد ساعات العمل اليومية.

Group Statistics

	دوام كامل أو جزئي	Mean	Std.Deviation	Std.Error Mean
عدد الأولاد	دوام كامل	2.90	1.90	0.14
	دوام جزئي	4.22	2.96	0.21

يتضح من خلال الجدول (٦) أن متوسط عدد الأولاد المنجبين للأمهات اللواتي يعملن لمدة تتجاوز ٦ ساعات يومياً (٢,٩) طفل، في حين أن متوسط عدد أولاد المنجبين للأمهات اللواتي يعملن لمدة تقل عن ٦ ساعات يومياً هو (٤,٢٢) طفل.

الجدول (٧)

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig	t	df	Sig. ((2-tailed	Mean Difference	Std.Error Difference	Confidence 95% Interval of the Difference	
									Lower	Upper
عدد الأولاد	Equal variances assumed	21.169	0.000	5.123	378	0.000	-1.31	0.26	-1.82	-0.81
	Equal variances not assumed			-5.168	330.469	0.000	-1.31	0.25	-1.81	-0.81

ولمعرفة فيما إذا كان الفرق بين الوسطين جوهرياً وذا دلالة إحصائية، يتبين من خلال اختبار T أن مستوى الدلالة (٠,٠٠٠٠٠٠٤) وهو أقل من مستوى الدلالة المفترض (٠,٠٥) ، وهذا ما يدعو إلى قبول الفرضية التي تقول: يوجد فرق جوهري ذو دلالة إحصائية في متوسط عدد أولاد ألام العاملة حسب عدد ساعات العمل اليومية (دوام كامل، دوام جزئي) .

◄ **فرضية**: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم والتأهيل للمرأة العاملة ومتوسط عدد أولادها.

نلاحظ من خلال الجدول (٨) أن أعلى متوسط عدد أولاد هو لدى النساء الأميات،

(٦,٥١ فرد) ويتناقص ذلك المتوسط مع ارتفاع المستوى التعليمي بمعدل (٠,٨ فرد) تقريباً لكل مرحلة تعليمية.ومن ثم ليصل متوسط عدد الأولاد إلى أدنى مستوياته لدى النساء العاملات الجامعيات (٢,٢٢ فرد).

الجدول (٨)

متوسط عدد أولاد المرأة العاملة حسب مستواها التعليمي

المستوى التعليمي للمرأة العاملة	متوسط عدد الأولاد
أمي	٦,٥١
ابتدائي	٤,٦٥
إعدادي	٣,٥٩
ثانوي	٢,٩٤
معهد	٣,٠٠
جامعي فما فوق	٢,٢٢

لدراسة هذه الفرضية نقوم بدراسة الارتباط بين متوسطات عدد أولاد النساء العاملات المتزوجات (أو اللواتي سبق لهن الزواج) و المستوى التعليم والتأهيل.

وبعد إعطاء المستويات التعليمية القيم أو الرتب الآتية (أمي =١، ابتدائي =٢، إعدادي =٣، ثانوي =٤، معهد =٥، جامعي فما فوق =٦) ومن خلال قيمة معامل الارتباط بيرسون نلاحظ وجود ارتباط عكسي ذي دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة ومتوسط عدد الأولاد، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، وهذا يعني أنه كلما زاد مستوى تعليم المرأة، كلما قلَّ عدد الأطفال المنجبين.

الجدول (٩)

العلاقة الارتباطية بين متوسط عدد الأولاد والمستوى التعليمي للمرأة العاملة

		المستوى التعليمي للمرأة العاملة	متوسط عدد الأولاد
المستوى التعليمي للمرأة العاملة	Pearson Correlation	1	-0.934 **
	Sig. (2-tailed)	.	0.006
	N	6	6
متوسط عدد الاولاد	Pearson Correlation	-0.934 **	1
	Sig. (2-tailed)	0.006	.
	N	6	6

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

◄ **فرضية**: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخل المرأة العاملة ومتوسط عدد أولادها.

الجدول (١٠)

العلاقة الارتباطية بين متوسط عدد الأولاد ودخل المرأة العاملة

		عدد الأولاد	الدخل الشهري للزوج
عدد الأولاد	Pearson Correlation	1	-0.361**
	Sig. (2-tailed)	.	0.000
	N	380	380
الراتب الشهري	Pearson Correlation	-0.361**	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	.
	N	380	380

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من خلال الجدول (١٠) يلاحظ وجود ارتباط عكسي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١.فكلما زاد دخل المرأة العاملة، كلما كانت كلفة التوقف أو الانقطاع عن العمل أكبر، وبالتالي يقل حماسها لإنجاب المزيد من الأولاد.لكن قيمة معامل الارتباط هي قيمة متوسط (– ٠,٣٦١) ، وهذا يعني أن عدد الأطفال المنجبين لا يعتمد على الدخل كثيراً، لأن النساء الفقيرات وذوات الدخل المحدود يلجأن إلى إنجاب أطفال كُثُر.

ولو قمنا للمقارنة بدراسة الارتباط بين دخل الزوج من جهة، وبين متوسط عدد أولاد المرأة العاملة من جهة أخرى كما في الجدول الآتي:

الجدول (١١)

العلاقة الارتباطية بين متوسط عدد الأولاد ودخل الشهري للزوج

		عدد الأولاد	الدخل الشهري للزوج
عدد الأولاد	Pearson Correlation	1	-0.183 **
	Sig. (2-tailed)	.	0.002
	N	345	345
الدخل الشهري للزوج	Pearson Correlation	-0.183 **	1
	Sig. (2-tailed)	0.002	.
	N	345	345

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

(يجدر بالذكر أننا قمنا باستثناء الأرامل والمطلقات من دخل الزوج) ، نلاحظ من خلال الجدول (١١) وجود علاقة عكسية بين الدخل الشهري للزوج ومتوسط عدد الأولاد في الأسرة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ إلا أن قيمة معامل الارتباط قليلة وهي (- ٠,١٨٣) .غير أن هذا العلاقة أضعف بكثير من الارتباط العكسي بين دخل الزوجة العاملة، ومتوسط عدد أولادها المنجبين.وهذا يؤشر إلى أن تأثير دخل المرأة العاملة على متوسط عدد أولادها أقوى من تأثير دخل زوجها على متوسط عدد الأولاد في الأسرة.

◄ **فرضية**: عمل المرأة يؤدي إلى تأخير السن عند الزواج الأول، وبالتالي إلى تأخير السن عند الإنجاب الأول.

تؤدي فترة البحث عن فرصة العمل بعد الانتهاء من فترة التعليم والتأهيل عاملاً مؤثراً في تأخير الزواج، إذ إنه عادةً ما تفضل الإناث (ولاسيما المتعلمات) عدم الارتباط بزواج قبل تأمين فرصة العمل تحقق الاستقرار والاستقلال المادي والشخصي لها.وينطبق هذا الأمر على قطاع الخدمات بشكل رئيسي ونوعاً ما في الصناعة، ولا ينطبق نهائياً على الزراعة.

فالمزارعات يبدأن العمل الزراعي في سن مبكرة، ويتزوجن أيضاً في سن مبكرة لذا لا يشكل العمل الزراعي في حد ذاته عاملاً مؤثراً أو مؤخراً للزواج وإنجاب الأطفال.

يمكننا أن نقسم النساء العاملات المتزوجات إلى قسمين حسب تاريخ الزواج وتاريخ بدء العمل:

١. نساء حصلن على فرصة عمل قبل الارتباط أو التفكير بالزواج.

٢. نساء حصلن على فرصة عمل بعد الارتباط بزواج.والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي:

الجدول (١٢)

توزيع النساء العاملات حسب تاريخ بدء العمل وتاريخ الزواج

التصنيف	التكرارات	النسبة المئوية
تاريخ بدء العمل قبل تاريخ الزواج	٢٨٠	٪٧٣,٨
تاريخ بدء العمل بعد تاريخ الزواج	١٠٠	٪٢٦,٢

التصنيف	التكرارات	النسبة المئوية
المجموع	٣٨٠	٪١٠٠

١. يلاحظ من خلال الجدول (١٢) أن النسبة الكبرى (٧٣,٨٪) من النساء العاملات كان تاريخ حصولهن على فرصة العمل قبل التفكير في الزواج، وهذا يؤشر إلى زيادة الوعي عند المرأة المتعلمة في محافظة حلب حول ضرورة تحقيق الاستقلال المادي أولاً.وهذا مُلاحظ على نطاق واسع في قطاع الخدمات بمختلف تنوعاته.

٢. هناك توجهٌ كبير بالنسبة للشباب المقبلين على الزواج للارتباط بامرأة عاملةٍ نظراً لتزايد الحاجات المادية للأسرة.

٣. نسبةٌ صغيرةٌ هي تلك التي تشكلها النساء اللواتي حصلن على فرصةِ عملٍ بعد الزواج (٢٦,٢٪) ، نظراً للصعوبات والمعوقات التي تواجهها المرأة بعد الزواج مباشرةً من حملٍ وإنجاب أطفال، وتزايد مسؤولياتها اتجاه أسرتها.وأغلبهن يعملن في نشاطات الصناعةً والزراعة كعاملاتٍ عاديات، ونسبة الأرامل والمطلقات بينهن تشكل (١٥٪) وهُنَّ مدفوعاتٌ للعمل اضطرارياً بدواعي الحاجة.

ولو قمنا بمقارنة متوسط السن عند الزواج الأول بين كلتا الفئتين كما في الجدول الآتي:

الجدول (١٣)

Group Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
العمل قبل الزواج	259	24.53	5.905	0.367
العمل بعد الزواج	92	20.65	3.690	0.367

نجد أن متوسط السن عند الزواج الأول للنساء اللواتي حصلن على فرصة العمل قبل الزواج أعلى بأربع سنوات من النساء اللواتي حصلن على فرصة العمل بعد الزواج.ولمعرفة فيما إذا كان الفرق معنوياً بين المتوسطين أجرى الباحث اختبار T لعينتين مستقلتين، فنجد أن الفرق بين وسطي السن عند الزواج الأول بين الفئتين جوهري وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠١.

الجدول (١٤)

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig	t	df	(Sig.(2-tailed	Mean Difference	Std.Error Difference	Confidence Interval 95% of the Difference	
									Lower	Upper
السن عند الزواج الأول	Equal variances assumed	18.941	0.000	5.892	378	0.000	3.87	0.657	2.580	5.166
	Equal variances not assumed			7.285	356.908	0.000	3.87	0.532	2.826	4.920

إذاً نستنتج أنَّ الفرضية التي تقول: إن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تؤخر السن عند الزواج الأول، وبالتالي تؤخر السن عند الإنجاب الأول، فرضية صحيحة.

أثر وجود طفل دون السادسة من العمر على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي:

لدراسة أثر وجود طفل دون سن المدرسة على عمل المرأة نقوم بتصنيف الأمهات العاملات بحسب سن أصغر مولود لديهن إلى قسمين:

١. أمهات عاملات لديهن طفل على الأقل دون السادسة من العمر

٢. أمهات عاملات جميع أطفالهن فوق السادسة من العمر

الجدول (١٥)

تصنيف الأمهات العاملات حسب سن أصغر مولود

تصنيف الأمهات العاملات حسب سن أصغر مولود	التكرارات المشاهدة	النسب المئوية
أمهات عاملات لديهن طفل على الأقل دون السادسة من العمر	١٦٣	٤٤,٥٪
أمهات عاملات جميع أطفالهن فوق السادسة من العمر	٢٠٣	٥٥,٥٪
المجموع	٣٦٦	١٠٠٪

فنلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من الأمهات العاملات هن اللواتي جميع أطفالهن فوق سن المدرسة، في حين إن النسبة الأدنى من الأمهات العاملات لديهن طفل

على الأقل دون سن المدرسة.ولدراسة فيما إذا كان هذا الاختلاف ذا دلالة إحصائية، نجري اختبار (chi- square) كما في الجدول الآتي:

الجدول (١٦)

الاختبار (chi- square)

Test Statistics

	تصنيف الامهات العملات حسب سن اصغر مولود
Chi-Square [a]	4.372
df	1
Asymp. Sig	0.037

a. 0 cells (.0%) have expected frequencies less than 5. The minimum expected cell frequency is 183.0.

نلاحظ من خلال قيمة كاي تربيع (Chi- Square) ، والتي تبلغ (٤,٣٧٢) ، وعند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) .وبالتالي نستنتج وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الأمهات العاملات اللواتي لديهن طفل دون السادسة والأمهات اللواتي لديهن أولاد فوق سن السادسة.والعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين وجود طفل في الأسرة دون سن السادسة من العمر، ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

الارتباط بين عدد أولاد المرأة العاملة والسن عند الزواج الأول:

يُلاحَظُ من خلال معامل الارتباط بيرسون أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد أولاد المرأة العاملة والسن عند الزواج الأول، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١

الجدول (١٧)

العلاقة الارتباطية بين متوسط عدد الأولاد والسن عند الزواج الأول للمرأة العاملة

		عدد الأولاد	السن عند الزواج الأول
عدد الأولاد	Pearson Correlation	1	-0.453 **
	Sig. (2-tailed)	.	0.000
	N	380	380
السن عند الزواج الأول	Pearson Correlation	-0.453 **	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	.
	N	380	380

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

فكلما كان سن المرأة عند الزواج الأول أكبر، كلما كان عدد الأولاد القادرة على إنجابهم خلال فترة الخصوبة أقل لأن فترة الخصوبة لدى المرأة محدودة ضمن المجال: (١٥- ٤٩).

أثر عمل المرأة على سلوكها الإنجابي والمقارنة بين الريف والحضر:

تساءل الباحث فيما إذا كان عمل المرأة يؤدي إلى اتخاذها قراراً بالتوقف عن الإنجاب بعد عدد محدد من الأولاد.الأمر الذي يجعل متوسط عدد أولادها أقل من غيرها، وبالتالي تكون أكثر قدرة على الجمع بين واجباتها.وهل هناك اختلاف في السلوك الإنجابي بين الريف (حيث النشاط الزراعي) والحضر (حيث النشاط الصناعي والخدماتي).

الجدول (١٨)

توزيع النسبي لمفردات العينة حسب عدد الأولاد ومكان الإقامة

عدد الأولاد	مكان الإقامة	
	ريف	حضر
٠	٪٢,٧٠	٪٥,٨٠
١	٪٧,١٠	٪١٤,١٠
٢	٪٧,١٠	٪٢٤,٢٠
٣	٪١٠,٦٠	٪٢٨,٢٠
٤	٪٢١,٢٠	٪١٤,٨٠
٥	٪٨,٠٠	٪٦,٩٠
٦	٪١١,٥٠	٪٤,٣٠
٧	٪٥,٣٠	٪١,١٠
٨	٪٦,٢٠	٪٠,٤٠
٩	٪٨,٨٠	٪٠,٠٠
١٠	٪٢,٧٠	٪٠,٤٠
١١	٪٣,٥٠	٪٠,٠٠
١٢	٪١,٨٠	٪٠,٠٠
١٣	٪١,٨٠	٪٠,٠٠
١٤	٪٠	٪٠,٠٠
١٥	٪٠,٩٠	٪٠,٠٠
١٦	٪٠,٩٠	٪٠,٠٠
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠

١. الحضر: يلاحظ من خلال الجدول (١٨) أن نسبة النساء العاملات المتزوجات اللواتي ليس لديهن طفل ضئيلة جداً وتبلغ ٥,٨٪ بينما تبلغ نسبة النساء اللواتي لديهن طفل واحد فقط ١٤,١٪، أما اللواتي لديهن طفلان فتبلغ ٢٤٪، أما أعلى نسبة هي للنساء اللواتي لديهن ثلاثة أطفال وتبلغ ٢٨,٢٪.ثم تنخفض النسب بعدها بشكل حاد فتصل نسبة من لديهن ٤ أطفال فقط إلى ١٤,٨٪، أما نسبة من لديهن ٥ أطفال فلا تشكل سوى ٦,٩٪، أما نسبة من لديهن (٦– ٧– ٨) أطفال فهي على التوالي (٤,٣٪– ١,١٪– ٠,٤٪) .

٢. الريف: يلاحظ أن نسب النساء العاملات المتزوجات اللواتي لديهن أقل من ٤ أطفال صغيرةٌ نسبياً.حيث إن نسبة النساء العاملات المتزوجات اللواتي ليس لديهن طفل ضئيلة جداً وتبلغ ٢,٧٪ بينما تبلغ نسبة النساء اللواتي لديهن طفل واحد أو طفلين ٧,١٪، أما اللواتي لديهن ثلاثة أطفال وتبلغ ١٠,٦٪.ثم ترتفع النسبة لتصل ذروتها عند ٤ أطفال إلى ٢١,٢٪، ثم تنخفض النسب من لديهن ٥ أطفال فتشكل ٨٪، ثم تعود بعدها لترتفع عند الطفل السادس إلى ١١,٥٪ أما نسبة من لديهن (٧– ٨– ٩ – ١٠ – ١١– ١٢) طفل فهي على التوالي (٥,٣٪– ٦,٢٪– ٨,٨٪– ٢,٧٪– ٣,٥٪– ١,٨٪) .

والشكل الآتي يوضح الفرق في التوزيع النسبي للأمهات العاملات حسب مكان الإقامة وعدد الأولاد المنجبين.

الشكل (٢)

التوزيع النسبي لمفردات العينة حسب عدد الأولاد ومكان الإقامة

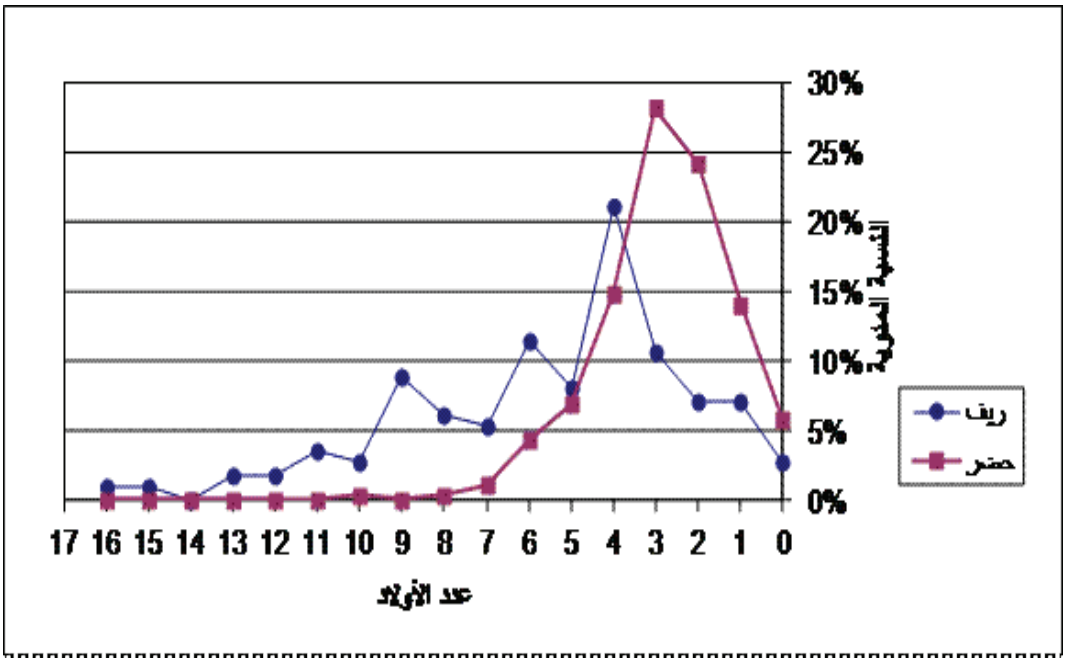

يتضح من خلال الشكل أن النسبة المئوية للأمهات العاملات اللواتي لديهن ٣ أطفال في الحضر هي أعلى نسبة مئوية وتبلغ (٢٨,٢٪) .أما في الريف فنجد أن النسبة الأعلى هي للأمهات اللواتي لديهن ٤ أطفال.

ولمعرفة فيما إذا كان الفرق في توزيع الأمهات العاملات بحسب عدد الأولاد المنجبين ومكان الإقامة (ريف– حضر) ذا دلالة إحصائية باختبار (chi- square) كما في الجدول (١٩) يتضح أن القيمة الفعلية لكاي تربيع هي (١٠٩,٠٢) ، في حين أن القيمة النظرية (٢٤,٩٩) ، إذاً الفرق بين النسب معنوي.

الجدول (١٩)

اختبار (chi- square)

Chi- Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig (2-sided)
Pearson Chi-Square	109.028 [a]	15	0.000
Likelihood Ratio	111.058	15	0.000
Linear-by-Linear Association	89.828	1	0.000
N of Valid Cases	380		

a. 15 cells (46.9%) have expected count less than 5. The minimum expected count is .29.

فما سرُّ هذا التباين في السلوك الإنجابي بين الأم العاملة في الريف (في قطاع الزراعة) ، وبين الأم العاملة في الحضر (في قطاعي الخدمات والصناعة) ؟ .ولماذا تقوم الأم العاملة في قطاعي الخدمات والصناعة بزيادة الفواصل بين الولادات؟

١. إن المرأة العاملة في قطاع الخدمات والصناعة يتميز عملها بالاستمرارية، وبعدد محدد من الساعات يومياً، ويُمنع في كثير من الوظائف اصطحاب الأولاد إلى أماكن العمل، ما لم يكن فيها روضة مخصصة للأطفال.مما يجعل من المتعذر على المرأة التوفيق في العناية بين أكثر من طفلين صغيرين معاً.وربما يكون هذا صعباً بدون مساعدة من الآخرين، لذا نجد أن الأم العاملة في قطاعي الخدمات والصناعة تقرر زيادة فترة المباعدة بين الولادات بشكل كبير بعد الولادة الثانية و (وبعضهن يقررن التوقف عن الإنجاب بشكل نهائي بعد إنجاب الطفل الثالث) لتستطيع التوفيق بين العمل، وتدبير المنزل وتربية الأطفال.

٢. أما في الريف حيث الأسر الممتدة: فيؤدي وجود أقارب للمرأة في المنزل يساعدونها في العناية بالأطفال الصغار في حال غياب الأم للعمل، إلى عدم وجود أي تأثير للعمل الزراعي في السلوك الإنجابي، وهذا مرده إلى عدم وجود مشقةٍ كبيرةٍ في العناية بالصغار،

وتستمر المرأة في إنجاب المزيد من الأطفال غير أن النسب تتراجع نسبياً بعد إنجاب المولود الرابع بشكل متقلب.

نتائج الدراسة:

يمكن إدراج النتائج الآتية:

١. إن لمشاركة المرأة في قوة العمل علاقةً عكسية على متوسط عدد الأولاد في الأسرة، فكلما زاد معدل النشاط الاقتصادي للإناث انخفض متوسط حجم الأسرة.

٢. يوجد تباين في متوسط عدد الأولاد في الأسرة بحسب المهنة والنشاط الاقتصادي التي تمارسه المرأة، ويصل أعلى متوسط لعدد الأولاد المزارعات بمتوسط قدره (٥,٥) ثم المعلمات بمتوسط قدره (٣,٠٧) ، ويصل أدنى متوسط لعدد الأولاد لدى النساء العاملات في الإدارة العامة (٢,٣٨) والبناء (٢,٠٨) والمصالح العقارية (٢) .

٣. إن مشاركة المرأة في قوة العمل ترفع من سن الزواج لدى المرأة العاملة، وبالتالي تؤخر من السن عند الزواج، ولاسيما في المناطق الحضرية في محافظة حلب، ويؤدي إلى زيادة فترة المباعدة بين الولادات، ولاسيما بعد الولادة الثانية، في حين إنه في المناطق الريفية لا يؤخر من السن عند الزواج الأول، ولا يؤدي إلى تغير في السلوك الإنجابي لدى المرأة.

٤. هناك تأثير عكسي لدخل المرأة العاملة على متوسط عدد الأولاد في الأسرة، أقوى من تأثير دخل الزوج على متوسط عدد الأولاد.كما أن العلاقة عكسية بين المستوى التعليمي للمرأة العاملة وعدد أولادها.

٥. لوجود طفل دون سن السادسة أثر عكسي على عمل المرأة.

المقترحات والتوصيات:

لتحسين فرص مشاركة المرأة في قوة العمل، دون حدوث أثر سلبي على صحتها أو على أولادها، يُوصى بتجهيز أماكن العمل بروضات للأطفال مثل ما هو معمول في كثير من المنشآت الحكومية في سورية، وزيادة فرص العمل للنساء بدوام جزئي دون ٦ ساعات من العمل المتواصل، حيث إن مثل هذه الفرص للعمل تمنح المرأة ديناميكيةً أكبر في الجمع بين واجباتها داخل المنزل وخارجه، والعودة إلى نظام إجازات الأمومة السابق، حيث ترى الأغلبية من الأمهات العاملات أن نظام إجازة الأمومة المتناقصة تؤدي إلى زيادة المتاعب لدى الأم العاملة ويفضل (٤) أشهر لكل مولود.

الهوامش:

١. Engelhardt, Henriette &Kögel, Tomas & Prskawetz, Alexia «Fertility and women's employment reconsidered: a macro- level time series analysis for developed countries, 1960- 2000 « Max Planck Institute for Demographic Research» , 2004, P27

٢. Brewster , Karin L. & Rindfus , Ronald R. «FERTILITY AND WOMEN'S EMPLOYMENT IN INDUSTRIALIZED NATIONS» Copyright 2000 by Annual Reviews, PP: 271- 296

٣. القش، محمد أكرم و خليفاوي، رنا «مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية» المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧

٤. تقرير: الوضع الاقتصادي في سورية (التركيز على مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧م

٥. الغامدي، محمد «عمل المرأة وأثره على بعض وظائفها الأسرية في السعودية»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الآداب والعلوم الإنسانية، جدة، (١٩٩٦م) . ، مجلد (٩) : ٣ – ٥٨.

٦. صوفي، حياة عبد الفتاح، دراسة جدوى إمكانية تطبيق نظام العمل لجزء من الوظيفة بالنسبة للمرأة السعودية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (١٩٩٥ م) ، ١٨٠– ١٩٦.

٧. دربيل، فاطمة الزهراء، «السلوك الإنجابي للمرأة الجزائرية» رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، الجزائر، ص ٩١– ١١١

٨. قام الباحث بترجمة نصه

Sanchez- Marcos , Virginia. «Women›s Employment and Fertility in Spain over the Last Twenty Years» Working Paper , Center of High Studies , Rios Perez , Spain (2002) P 1- 25

٩. قام الباحث بترجمة نصه

BANERJEE , DR. BRATATI «Differential Fertility and Women›s Employment» (IJOEM) VOL8, NO. 2, MAY- AUGUST 2004 PP: 34- 37

١٠. قام الباحث بترجمة نصه

Boca, Daniela Del & Sauer ,Robert M « Life Cycle Employment and Fertility Across Institutional Environments» IZA DP No. 2285 September 2006

١١. قام الباحث بترجمة نصه

Assaad , Ragui& Zouari ,Sami « The Timing of Marriage, Fertility, and Female Labor Force Participation in Morocco « Humphrey Institute of Public Affairs, University of Minnesota (USA) , p38 2003

١٢. Brewster, K. L. and R. R. Rindfuss. 2000. Fertility and women's employ-.ment in industrialized nations, Annual Review of Sociology 26: 271- 296

١٣. المصدر السابق ص ٢٧٢

١٤. سويد، ريما– ويحا، محمد– الركاد، وضاح (أنما ط الأسر وتطورها) ، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، الصفحة ٢٠

١٥. المرجع السابق ص ٢١

١٦. المرجع السابق ص ٢١– ٢٢.

١٧. Sanchez- Marcos , Virginia. «Women›s Employment and Fertility in Spain over the Last Twenty Years» Working Paper , Center of High Studies , Rios Perez , Spain (2002) P 1- 25

١٨. Lim, Lin Lean , "Female labour- force participation" , Population Bulletin of the United Nations , Nos. 48/ 49 2002 PP 195- 212

١٩. http:// faculty. ksu. edu. sa/ 70810/ DocLib18/ Forms/ AllItems. aspx

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. آدم: محمد سلامة، «المرأة بين البيت والمجتمع». القاهرة- دار المعارف- ١٩٨٢م.

٢. دربيل، فاطمة الزهراء، "السلوك الإنجابي للمرأة الجزائرية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجزائر، الجزائر، (٢٠٠٤م)

٣. سويد، ريما. ويحا، محمد. الركاد، وضاح (أنماط الأسر وتطورها) ، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧.

٤. صوفي، حياة عبد الفتاح (دراسة جدوى إمكانية تطبيق نظام العمل لجزء من الوظيفة بالنسبة للمرأة السعودية في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية) ، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٩٩٥م.

٥. الغامدي، محمد "عمل المرأة وأثره على بعض وظائفها الأسرية في السعودية" ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الآداب والعلوم الإنسانية (المملكة العربية السعودية) - ١٩٩٦م- مجلد (٩) : ٥٨ - ٣.

٦. القش، الدكتور محمد أكرم و خليفاوي، رنا "مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية" المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧

٧. تقارير ونشرات وإحصاءات

٨. تقرير بعنوان «»الوضع الاقتصادي في سورية التركيز على مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،» ٢٠٠٧

٩. "دينامية السكان والصحة الإنجابية وتمكين المرأة والفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في سورية خلال الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٤ «، الهيئة السورية لشؤون الأسرة ٢٠٠٧ ، دمشق

١٠. المجموعات الإحصائية للأعوام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠، المكتب المركزي للإحصاء.

١١. النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٤م، المكتب المركزي للإحصاء.

١٢. نتائج المسوحات الإحصائية لقوة العمل بين الأعوام ٢٠٠٢- ٢٠١١م. المكتب المركزي

١٣. نتائج مسح صحة الأسرة للعامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٩م. المكتب المركزي للاحصاء

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Assaad , Ragui& Zouari ,Sami « The Timing of Marriage, Fertility, and Female Labor Force Participation in Morocco « Humphrey Institute of Public Affairs, University of Minnesota (USA) , 2003*
2. *BANERJEE , DR. BRATATI «Differential Fertility and Women›s Employment» (IJOEM) VOL8, NO. 2, MAY- AUGUST , 2004. PP: (34-37) .*
3. *Boca, Daniela Del & Sauer ,Robert M « Life Cycle Employment and Fertility Across Institutional Environments» IZA DP No. 2285 September 2006*
4. *Brewster , Karin L. & Rindfus , Ronald R. «FERTILITY AND WOMEN'S EMPLOYMENT IN INDUSTRIALIZED NATIONS» Copyright 2000 by Annual Reviews, Annu. Rev. Sociol. 2000. 26: 271–96*
5. *Engelhardt1, Henriette &Kögel, Tomas & Prskawetz, Alexia «Fertility and women's employment reconsidered: a macro- level time series analysis for developed countries, 1960- 2000 « Max Planck Institute for Demographic Research» , 2004*
6. *Lim, Lin Lean , "Female labour- force participation" , Population Bulletin of the United Nations , Nos. 48/ 49 2002 PP 195- 212*
7. *Porter, Maria & Elizabeth, M. King " FERTILITY AND WOMEN'S LABOR FORCE PARTICIPATION IN DEVELOPING COUNTRIES" World Bank & University of Chicago 2009*
8. *Sanchez- Marcos , Virginia. "Women's Employment and Fertility in Spain over the Last Twenty Years" Working Paper , Center of High Studies , Rios Perez , Spain (2002)*

ثالثاً- مواقع الكترونية:

1. *http:// faculty. ksu. edu. sa/ 70810/ DocLib18/ Forms/ AllItems. aspx*